

## الإمام مسلم ومنهجه في تعليل الأسانيد

إعداد الدكتور: حذيفة شريف الخطيب\*

الملخص: بما أن صحيح الإمام مسلم يعد ثانوي أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، فإن دراسته والبحث فيه يكتسب أهمية من هذه الناحية، ثم من ناحية موضوع هذه الدراسة، الذي يتعلق بمنهج مسلم في تعليل بعض الروايات في صحيحه، ودعوى بعض العلماء بوجود علل في صحيحه لم يتنبه إليها، ودعوى فريق آخر بنفي وجود العلل القاتحة في صحيح مسلم نفياً قاطعاً؛ ما استدعي دراسة علمية لهذه المسألة؛ لتبين منهجه وصنيعه في التعليل في الأسانيد، وهل يذكر في صحيحه ما يراه علة؟ وكيف يذكره؟ ولماذا؟ وهل يعلم بعلة ما انتقد عليه من قبل بعض الأئمة، أو لا؟.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة ل تتبع أحاديث وروايات انتقادها بعض العلماء على أسانيد مسلم، ورأوا فيها علة، وروايات يرى بعض العلماء أن مسلماً أخرجاها لبيان علتها، لحاجة إسنادية. وقد توزعت الدراسة على مبحثين: مبحث يبحث الجانب النظري في الموضوع، والمبحث الثاني هو دراسة تطبيقية لأسانيد معلنة أخرجها مسلم في صحيحه.

وفي الخاتمة توصلت إلى أن هذا الكتاب يستحق وصف الصحيح، وأن مسلماً أورد فيه بعض العلل، شأنه في ذلك شأن بعض أصحاب الصحاح والسنن، الذين بينوا في كتبهم بعض العلل ونبهوا عليها، كما بينت في الخاتمة معالم منهجه في إيراد العلل والتنبيه عليها.

\* Dr., Harran Ü. İlahiyat Fakültesi Arap Dili ve Edebiyatı Okutmanı,  
الأستاذ المساعد في كلية الإلهيات، جامعة dr-hothifa@hotmail.com Şanlıurfa/Türkiye.  
حران، شانلي أورفة، تركيا

**Abstract:** The significance of the study springs from two reasons. The first is that it deals with Imam Muslim's Hadith book (*Al-Sahih*) – the second authentic book after the Noble Qur'an. The second is that the topic is concerned with the claim of flaws mentioned by Muslim himself about some narrations in his book, other claims of flaws to which he did not pay attention, and others of complete denial of any depreciating flaws. Therefore, there has been a need for a scholarly study that makes clear his methodology of explaining flaws; whether he mentions flawed Hadiths in his book; if he does, how and why he does it; and whether he was aware of the other scholars' criticisms.

The study tracks the Hadiths and narrations criticised by some scholars for flaws, as well as those narrations believed by other scholars to have been reported by Muslim to show their flaws for reasons related to the chain or text of the Hadith.

The study is divided into two parts. Part One addresses the theoretical aspect of the issue.

Part Two practically investigates the flawed narrations reported by Muslim, in his (*Al-Sahih*).

It is concluded that the book is worth calling (*al-sahih*) – i.e. The authentic. Muslim mentions some flaws in a similar way to other compilers of hadith who demonstrate and draw attention to flaws in their books. Furthermore, the general features of his methodology in mentioning and drawing attention to flaws are listed.

## المقدمة

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فإن علماء الحديث قد بذلوا قصارى جهودهم؛ لتمييز صحيح الحديث من معلومه، عن طريق نقد أسانيد تلك الأحاديث أولاً، ثم نقد متونها، وكانت جهودهم في بيان العلل متعددة الأشكال، ومن الذين بروزا في هذا الفن وخاصة غماره، الإمام مسلم رحمه الله تعالى، الذي صنف كتاب التمييز فأورد فيه دقائق من مسائل العلل، وعمل بعض الروايات، وكانت مقدمة كتابه الصحيح التي تكلم فيها عن بعض قضايا العلل، وبعض الروايات المعلومة، وكان كتابه الصحيح الذي ضمنه أصح الأحاديث عنده، وذلك من خلال عملية دقيقة يتميز بها الصحيح من المعلوم، إذ لا يمكن لعالم أن يثبت صحة حديث إلا بجمع الروايات والمقارنة بينها، ولهذا نجد مسلماً في بعض الأحيان يصرح بعلة الرواية التي لم يخرجها أو لم يعتمدتها، أو يشير إليها إشارة

خفية، أو يورد ما فيه علة لبيانه وشرحه، كما قال في مقدمته.

ويأتي هذا البحث للإجابة على الأسئلة الآتية:

- هل من منهج من صنف في الحديث الصحيح، التنبية إلى علل بعض الأحاديث؟.

- هل يعلل مسلم الأسانيد في صحيحه؟

- هل تعليل بعض الروايات في صحيح مسلم يؤثر في صحته، وصحة أحاديثه؟

**الدراسات السابقة في هذا الموضوع:** من الدراسات السابقة المتصلة بموضوع هذه الدراسة ما كتبه بعض المتقدمين مثل: علل الأحاديث في كتاب الصحيح، تأليف ابن عمار الشهيد، والإزامات والتتبع، للإمام الدارقطني والأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحاج، لأبي مسعود الدمشقي، والتنبية على الأوهام الواقعة في صحيح الإمام مسلم، لأبي علي الغساني الجياني، وغيره الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأسانيد المقطوعة، للحافظ رشيد العطار، وصيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لابن الصلاح.

ومنها ما كتبه بعض المعاصرين، مثل: بين الإمامين مسلم والدارقطني، للدكتور ربيع بن هادي المدخلي، وعقبالية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح، للدكتور حمزة المليباري، ومنهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح ودحض شبهات حوله، تأليف الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، وما هكذا تورد يا سعد الإبل، تأليف الدكتور حمزة المليباري، وكتاب الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، للدكتور محمد عبد الرحمن طوالبة.

وقد على رسالة علمية للباحث: "عاشور دهني"، بعنوان: "منهج الإمام مسلم بن الحاج في ذكر الأخبار المعللة من خلال كتابه المسند الصحيح"، ويظهر من عنوانها أنه يشابه عنوان دراستي هذه، ويناقش نفس موضوعها، إلا أن المضمون والمادة العلمية مختلفان إلى حدّ ما، فقد أكثر الأستاذ عاشور دهني في دراسته من الحديث عن الجانب النظري، أما دراستي فأركز فيها على الجانب التطبيقي؛ لأنّه الأهم برأيي في مثل هذه المواضيع. وقد قسمت دراستي هذه إلى مباحثين، ومباحث ومطالب:

**المبحث الأول: الدراسة النظرية، ويشتمل على مطالب.**

**المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية، ويتضمن أسانيد أخرى لها مسلم ليعالجها، ويشتمل على مطالب.**

وبهذا تكتمل مباحث هذا البحث ومطالبه، التي من الله على إتمامها مع مزيد لطف منه بتيسيره اختيار هذا الموضوع، والبحث فيه، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

\* \* \*

**المبحث الأول: الدراسة النظرية، ويشتمل على مطالب، هي:**

## المطلب الأول: أقوال العلماء في تعليل الإمام مسلم لبعض الروايات في صحيحه.

أشار مسلم في مقدمة كتابه، إلى أنه سيسيرح العلل، في مواضع من كتابه الصحيح، فقال: "وقد شرحتنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم ووفق لها، وسنزيد إن شاء الله تعالى شرحاً وإيضاحاً، في مواضع من الكتاب، عند ذكر الأخبار المعللة، إذا أتينا عليها، في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح، إن شاء الله تعالى"<sup>(1)</sup>.

ورغم هذا التصرير من الإمام مسلم، إلا أن هناك من انتقد على مسلم أحاديث أخرى لها لبيان علتها، كما أن هناك من نفى تعليل مسلم لأحاديث في صحيحه، وقد تقصيت أقوال العلماء في هذه المسألة، فوجدتهم متتفقين على إثباتها، ولم يخالف في ذلك إلا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، وكانت أقوالهم على النحو الآتي:

**الرأي الأول:** وهو رأي من يرى أن الإمام مسلم شرح العلل في مواضع من صحيحه كما وعد في مقدمته، ودلل بعضهم على ذلك بأمثلة أوردها، وبينوا أن هذا هو منهج العلماء العام في كتبهم، ومن قال بهذا الرأي: القاضي عياض: وكان أول من قال بإثبات تعليل مسلم لبعض الروايات في صحيحه<sup>(2)</sup> فقال عن حديث: "مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ طَعَامًا قَطْ.." ، الذي أخرجه مسلم<sup>(3)</sup> وأعلاه الإمام الدارقطني: "وهذا الإسناد من الأحاديث المعللة في كتاب مسلم التي يبين مسلم علتها كما في خطبه، وذكر الاختلاف فيه"<sup>(4)</sup>، وقال مثله في مواضع أخرى<sup>(5)</sup>.

كما ذهب إلى مذهب القاضي عياض كل من الإمام النووي<sup>(6)</sup> والحافظ العراقي<sup>(7)</sup> وابن رشيد الفهري<sup>(8)</sup> وأبو مسعود الدمشقي<sup>(9)</sup> والحافظ ابن حجر<sup>(10)</sup> والسيوطي<sup>(11)</sup>

(1) مسلم (توفي: 261 هـ)، مقدمة المسند الصحيح، ج 1 ص 4.

(2) القاضي عياض (توفي: 544 هـ)، إكمال المعلم، ج 1 ص 80.

(3) ورقمه عند مسلم (توفي: 261 هـ) في صحيحه: (ج: 2064).

(4) القاضي عياض (توفي: 544 هـ)، إكمال المعلم، ج 6 ص 286.

(5) القاضي عياض (توفي: 544 هـ)، إكمال المعلم، ج 5 ص 191.

(6) النووي (توفي: 676 هـ)، شرح صحيح مسلم، ج 14 ص 26، و ج 11 ص 81.

(7) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين (توفي: 643 هـ)، شرح التبصرة والتذكرة، ج 1 ص 72.

(8) ابن رشيد الفهري، محمد بن عمر بن محمد بن عمر (توفي: 721 هـ)، السنن الأربعين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في المسند المعنون، ص 100.

(9) الدمشقي، أبو مسعود بن محمد (توفي: 401 هـ)، الأجوية عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج، ص 2.

(10) ابن حجر (توفي: 852 هـ)، التلخيص الحبير، ج 3 ص 28.

(11) السيوطى، عبد الرحمن بن أبي بكر (توفي: 911 هـ)، تدريب الراوى شرح تقريب النواوى، ج 1 ص 97.

والملجمي اليماني<sup>(12)</sup> وطاهر الجزائري<sup>(13)</sup> والدكتور مقبل بن هادي الوادعي<sup>(14)</sup> والدكتور محمد عبد الرحمن طوالبة<sup>(15)</sup> والدكتور حمزة المليباري<sup>(16)</sup> والشيخ محمد بن علي الإتيوبي الوالوي<sup>(17)</sup> والشيخ محمد عوامة<sup>(18)</sup>.

**الرأي الثاني:** لم أجد من ذهب إلى نفي تعليل مسلم لبعض الروايات في صحيحه، إلا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي مع العلم بأنه كان في أول أمره موافقاً للقاضي عياض ولمن تابعه على ما ذهبوا إليه، وقد ظهر هذا جلياً في رسالته "بين الإمامين مسلم والدارقطني"، حيث كان يرى أن مسلماً يخرج بعض الروايات؛ لبيان الاختلاف والتباين إلى العلة، وأجاب على انتقادات الدارقطني في كثير من الأحيان؛ بأن مسلماً إنما أخرى الطريق المنتقدة لبيان علتها.

غير أن الدكتور المدخلي تراجع عن هذا كله في كتابه: منهاج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح ودحض شبهات حوله، وغير رأيه في الموضوع، حيث صرَّح فيه ببني تعليل مسلم للروايات في صحيحه، وصرف التعليل الذي أشار إليه مسلم في مقدمته إلى التعليل غير القادر<sup>(19)</sup> كما أورد غيرها من الشبهات على القول بتعليق مسلم لبعض الروايات، وقد ناقشت أقواله وشبهاته في رسالتني للدكتوراة، ولا داعي لذكرها هنا؛ لأن رأيه ضعيف، ولأن الواقع التطبيقي الذي سأورده في المبحث الثاني هو خير دليل على تعليل مسلم لروايات في صحيحه.

\* \* \*

### المطلب الثاني: أسباب التعليل عند الإمام مسلم.

**أولاً: أسباب تعليل مسلم لأحاديث في صحيحه:** من خلال دراستي لبعض الروايات التي عللها مسلم في صحيحه، استنتجت بعض هذه الأسباب<sup>(20)</sup>:

1. بيان العلة والتباين إليها، فلا يُظن أن الصحيح هو المعمول، ولا يظن أن مسلماً يصححها ويعتمدتها، ومثاله: حديث أنس بن مالك (ح: 119) الذي ذكر فيه

(12) المعلمي، عبد الرحمن اليماني (توفي: 1386 هـ)، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، ص 27، 28.

(13) الجزائري، طاهر الدمشقي (توفي: 1338 هـ)، توجيه النظر إلى أصول الأثر، ص 336.

(14) الوادعي، هامش التتبع للدارقطني، ص 145، 147، 351، 365.

(15) طوالبة، د. محمد عبد الرحمن، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، ص 167، 183، 238.

(16) المليباري، عبقرية الإمام مسلم، ص 14، 15، 17.

(17) الوالوي، محمد بن علي الإتيوبي، فرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح الإمام مسلم بن الحاج، ج 1 ص 370.

(18) عوامة، محمد، في مقدمة تحقيقه للمصنف لابن أبي شيبة، ج 1 ص 106.

(19) المدخلني، منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح، ودحض شبهات حوله، ص 20.

(20) انظر: المليباري، عبقرية الإمام مسلم، ص 17.

قصة اعتزال ثابت بن قيس، بعد نزول قوله تعالى (يَا أَئِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتُكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ) <sup>(21)</sup>؛ حيث أورد المتن المتضمن للعلة، لينبه عليها، فلا يظن أنها صحيحة. وغيره من الأمثلة <sup>(22)</sup>.

2. الاستشهاد من الحديث بما لم تؤثر فيه عنته <sup>(23)</sup>، أو لفائدة إسنادية في إسناد المتن المعمول، أو لزيادة وردت في متن الرواية المعمولة <sup>(24)</sup>، ومثاله: حديث المقاداد بن الأسود (م: 95) في تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، حيث استشهد مسلم بمتن أحد طرق الحديث المعمولة مما لم تؤثر فيه العلة.

3. الاستئناس، والاستشهاد من المعمول لما اعتمد من روایة، ومثال ذلك: حديث بُرَيْدَةُ بْنُ الْحُصَيْبِ <sup>(م: 1149)</sup> في قضاء الصيام عن الميت؛ حيث أخرج مسلم إسناداً معلولاً؛ ليستشهد بطرف منه لما اعتمد من روایة.

4. إيراد الرواية كما وصلته، وبيان ما فيها من العلة: كما في زيادة سليمان التيمي في حديث أبي موسى الأشعري (م: 404) قوله: (وإذا قرأ فانصتوا)؛ حيث أخرج مسلم الرواية، ونبه على العلة تتبليها واضحاً <sup>(25)</sup>.

5. الاحتياط، والاحتمالية صحة الروايات الأخرى المعمولة أو المرجحة – برأيه –، كما في حديث أبي هريرة <sup>(م: 2064)</sup> المرووع: "مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ طَعَاماً قَطُّ.."؛ حيث أخرج مسلم الحديث من طريقين عن الأعمش، وأشار إلى تعليل أحدهما بتأخيره، لكن في إيراده للمعلوم احتياطاً؛ لاحتمالية صحة الوجهين.

هذه هي الأسباب التي استنتجتها، في محاولة لفهم الدافع الذي دفع مسلماً لبيان بعض العلل والتتبيل عليها في صحيحة.

ثانياً: أسباب ترك مسلم للتعليق في بعض الروايات التي تستحق التعليل: قد يقول قائل: إذا كان مسلم ينبه إلى العلل في بعض الروايات، فلماذا يحذفها في كثير من الأحيان ولا ينبه إليها، مع أن بعضها قد يستحق التتبيل والبيان؟، وللإجابة على هذا التساؤل أقول:

1- أن كتابه مخصص لجمع الأحاديث الصحيحة، وليس لبيان العلل، فبيان العلل هدف ثانوي، لا يقوم به إلا استطراداً، وفي بعض الأحيان.

<sup>(21)</sup> الحجرات: آية: (2).

<sup>(22)</sup> كما في الأحاديث ذات الأرقام: (ح: 119، 162، 711، 972، 333، 1116، 455، 480، 1471، 1555، 1628، 1669، 1751، 1847، 2064) على ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي لصحيح مسلم.

<sup>(23)</sup> كما في الأحاديث ذات الأرقام: (ح: 95، 404، 480، 1162) على ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي لصحيح مسلم.

<sup>(24)</sup> كما في الأحاديث ذات الأرقام: (ح: 297، 1649، 1733، 2064) على ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي لصحيح مسلم.

<sup>(25)</sup> كما في الأحاديث ذات الأرقام: (ح: 404، 450، 399) على ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي لصحيح مسلم.

2- أنه لم يلزم نفسه ببيان العلل دائمًا، فلا يسأل عن عدم بيان العلة، بل يسأل لماذا بينت العلة ونبهت إليها؟.

3- قد لا ينشط في بعض الموضع التي قد يحتاج فيها إلى بيان العلة، فالنفوس لها إقبال وإدبار، وهذا يعترى كل واحد منا، فتجده أحياناً منشرحاً نشيطاً يتسع في الدراسة والتتبع والشرح، وفي أحياناً أخرى يكون حاله عكس ذلك.

\* \* \*

### **المطلب الثالث: منهج الإمام مسلم في ترتيب الأسانيد المعلولة.**

أشار الإمام مسلم في مقدمته إلى أنه سيرتب الروايات في صحيحه، حسب مراتب الرواية من حيث الجرح والتعديل، ما يعني أن ما هو أصح وأقوى يقدم على الأقل صحة وقوه<sup>(26)</sup>، وقد تبين من خلال بعض الدراسات، أن الترتيب ليس قاعدة ثابتة في كل أبواب صحيح مسلم ورواياته<sup>(27)</sup>.

أما ترتيب الأسانيد المعلولة، التي يشير إليها مسلم في صحيحه أحياناً، فأمر يحتاج إلى تتبع صنيع مسلم فيه، فالتطبيق العملي هو الذي يثبت صحة نظرية تعليم مسلم أو خطأها.

\* \* \*

### **المطلب الرابع: التعليل الصريح، والتعليق بالإشارة.**

بما أن المقصود الأساسي من صحيح مسلم هو جمع الأحاديث الصحيحة، وتنسيقها حسب مواضعها ومواضيعها، وترتيبها حسب قوتها في الصحة، فإن سوق العلل لا يكون إلا في حالات معينة، لأسباب معينة، سأبيتها في المطلب الآتي.

وهذه العلل التي يشرحها الإمام مسلم في صحيحه، استعمل في سبيل شرحها أسلوب التصريح والإشارة، وفيما يلي أوضح منهج الإمام مسلم في بيان هذه العلل:

**أولاً: التصريح:** يصرح الإمام مسلم بتعليق بعض الروايات، عندما يرى الحاجة إلى التصريح ضرورية، والإشارة لا تكفي، أو عندما ينشط للبيان، لكنه في الأكثر والأعم لا يصرح بالتعليق<sup>(28)</sup>، فقد وجده يصرح بالعلة في ست روايات من بين ست وثلاثين روایة عللها.

وقد جاءت عباراته في التصريح عن العلة على النحو الآتي:

فمرة قال: "أَخْطَأْ حَيْثُ قَالَ: عُرْوَةُ، إِنَّمَا هُوَ مَوْلَى عَزَّةٍ"<sup>(29)</sup>، ومرة قال: "وَقَوْلُهُ: "عَنْ أَبِيهِ" فِي هَذَا الْحَدِيثِ خَطَا"<sup>(30)</sup>، ومرة قال: "وَأَدْرَجَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: وَكَانَ

<sup>(26)</sup> انظر: مسلم (توفي: 261 هـ)، المقدمة، ج 1 ص 4.

<sup>(27)</sup> انظر: الملبياري، عبقرية الإمام مسلم، ص 21، وغيرها من الموضع.

<sup>(28)</sup> انظر: طوالبة، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، ص 238.

<sup>(29)</sup> مثل تعليله لحديث رقم: (1471).

<sup>(30)</sup> مثل تعليله لحديث رقم (711).

فِرَافْهُ إِيَاهَا...، وَزَادَ فِيهِ: قَالَ سَهْلٌ...”<sup>(31)</sup>، ومرة قال: ”وَفِي حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ زِيَادَةً حَرْفٍ، تَرَكَنَا ذِكْرَهُ”<sup>(32)</sup>، ومرة قال: ”وَقَدْ فِيهِ شَيْئًا وَآخَرَ، وَزَادَ وَنَفَصَ”<sup>(33)</sup>، ومرة قال: ”فَسَكَنَتَا عَنْ ذِكْرِ الْخَمِيسِ لِمَا تَرَأَهُ وَهُمَا”<sup>(34)</sup>.

وبهذا يظهر أن الإمام مسلم قد أخرج ما فيه علة قادحة، وأنه صرح بالعلل في مواضع من صحيحه يرى أنها تستحق البيان.

**ثانيًا: الإشارة:** يشير الإمام مسلم إلى بعض العلل في صحيحه بإشارات خفية، وذلك بإخراج الحديث على الوجهين: السليم والمعلوم، مع التقيم أو التأخير، أو بإشارات قوية واضحة، وذلك ببيان أن هناك مخالفة، من زيادة أو غيرها. وأسلوب الإشارة بنوعيه، هو الأسلوب الأكثر استخداماً من قبل مسلم، في بيانه للعلل في صحيحه، حيث إن ثلاثين روایة من ضمن ست وثلاثين روایة درستها، استخدم فيها أسلوب الإشارة إلى العلة، ولم يصرح بها. ومن أساليبه في الإشارة إلى العلة:

1. تأخير الإسناد المعلوم: (ح: 95، 104، 297، 455، 480، 1149، 1162، 1162، 1492، 1628، 1733، 1649، 1649، 1847، 2062، 2064، 1181).
2. تقديم المتن المعلوم: (ح: 119، 1555، 450، 119).
3. تأخير المتن المعلوم: (ح: 162، 1669، 1492، 1162، 1116، 404، 333).
4. إهمال المعلوم، أو جزء منه: (ح: 1751).
5. إخراج المعلوم في غير مظنته: (ح: 399، 404).
6. التعليق (ح: 369).
7. المغایرة للمنهج العام في إخراج الحديث التام أولاً، وعدم اختصاره، وعطف باقي الأحاديث التي في معناه عليه<sup>(35)</sup> (ح: 1751).
8. اختصار المعلوم، أو حذف متن الرواية المعلومة: (ح: 162، 1162، 1628، 1669).
9. قوله: ولم يذكر كذا، شك فلان، زاد كذا: (ح: 119، 455، 480، 1751).

ومن الملاحظ أن بعض أساليبه في الإشارة إلى العلة قد تجتمع في الرواية الواحدة، ما يؤكّد تعليلهما، فبعض الروايات لا يكتفي في التدليل على تعليلهما بإشارة واحدة، وبعضها يعرف تعليله لها بإشارة واحدة.

<sup>(31)</sup> مثل تعليله لحديث رقم (1492).

<sup>(32)</sup> مثل تعليله لحديث رقم (333).

<sup>(33)</sup> مثل تعليله لحديث رقم (162).

<sup>(34)</sup> مثل تعليله لحديث رقم (1162).

<sup>(35)</sup> انظر: طوالبة، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، ص 312

وقد وجدت الأستاذ عاشور دهني يؤكّد من خلال دراسته على موضوع تكرار مسلم للروايات في صحيحه، وأنه لا يكرر إلا لغرضين: الأول: معرفة الاختلاف الواقع في المتنون. الثاني: معرفة الاختلاف الواقع في الإسناد. وقد استفاد هذه الأغراض من قول الإمام مسلم في مقدمته: "ثم إن شاء الله مبتداون في تخرير ما سألت وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك، وهو أنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فنقسمها على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس، على غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يستغني فيه عن ترداد حديث، فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعنة تكون هناك.. فأما ما وجدنا بدأ من إعادته بجملته، من غير حاجة منا إليه، فلا نتولى فعله إن شاء الله تعالى" <sup>(36)</sup>.

فهم من النص أن الإمام مسلماً لا يكرر في صحيحه إلا لبيان الاختلاف أو العلة <sup>(37)</sup>، أو كليهما، وهذا – فيما أرى – رأي صحيح؛ لأن بيان العلة يقتضي التكرار؛ ليتبين الاختلاف، فتلعف العلة، لكنه لا يعني أن كل تكرار واختلاف يراد منه التعليل، فمسلم يكرر ويورد الاختلاف لأغراض أخرى ذكرتها سابقاً، ولمعرفة الروايات التي أشار مسلم إلى علتها ولم يصرح، راجع (الجدول رقم "2") الذي أورده في المطلب السابق.

\* \* \*

#### **المطلب الخامس: منهج الإمام مسلم في التعامل مع العلل.**

مسائل زيادة الثقة، والمزيد في متصل الأسانيد، وتعارض الوصل والانقطاع، وغيرها من أبواب العلل، مسائل يتعلق أكثرها بمخالفة الثقة لغيره من الثقات <sup>(38)</sup> ولقد اختلف العلماء في حكمها، فمنهم من قبل زيادة الثقة <sup>(39)</sup> مطلقاً، ومنهم من قبلها بشروط، ومنهم من قدم المتصل والمرفوع على المنقطع والموقوف مطلقاً، ومنهم من قبل رواية الأكثر أو الأحفظ، والأقوال في هذه المواضيع مشهورة معروفة للمختصين في علم الحديث.

والذي خرجت به من دراستي هذه، أن مسلماً يرجح بناء على القرائن التي تحف بكل حديث ورواية، فهو لا يقبل زيادة الثقة مطلقاً، ولا يردها مطلقاً، وكذا في قضائيا

<sup>(36)</sup> مسلم (توفي: 261 هـ)، مقدمة الصحيح، ج 1 ص 4.

<sup>(37)</sup> يقول الدكتور حمزة الملبيري في كتابه: الحديث المعلوم، ص 35: "أن الاختلاف قد يكون مؤثراً على صحة الرواية، وقد لا يكون، أما الأول فسيأتي شرحه مفصلاً، وأما الثاني: فكاختلافهم في العبارات والألفاظ المترادفة، بحيث لا يغير المعنى المقصود، ولا يزيد فيه شيئاً، وكذا التفاوت في سياق الحديث بالتقديم والتأخير، وصيغ تلقى الحديث وروايته؛ كحدثنا وأخبرنا ونحوهما".

<sup>(38)</sup> انظر: الملبيري، الحديث المعلوم، ص 37.

<sup>(39)</sup> قال الذهبي (توفي: 748 هـ) في سير أعلام النبلاء، ج 6 ص 346: "فليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبداً، فقد غلط شعبة، ومالك، وناهيك بهما ثقة ونبلاء".

الرفع والوقف، والوصل والإرسال، وغيرها<sup>(40)</sup>، يقول ابن رجب: "وليس ذلك – يعني قبول زيادة الثقةـ قول مسلم، ولا قول أئمة الحفاظ"<sup>(41)</sup>، وقال ابن حجر: "والتحقيق أنهما – أي الشيدينـ ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد، بل هو دائر مع القرينة، فمهما ترجح بها اعتمادهـ وإنـ فكم حديث أعرضـ عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله"<sup>(42)</sup>، وقال ابن حجر: "ووجوه الترجيح كثيرة لا تتحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديثـ بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينبع بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدةـ بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده"<sup>(43)</sup>. ومن القواعد التي استنتجها من كلام العلماء في تعليل مسلم لروايات في صحيحه:

1. إذا كان أصل الحديث ثابتـ، فقد يخرج مسلم روایات أخرىـ، حينما تكون فيها بعض الزياداتـ، ولو كان فيها علة<sup>(44)</sup>.
2. إذا كان في الحديث اختلافـ، يبين مسلم الاختلاف بعد الاحتجاج بالصحيح<sup>(45)</sup>.
3. يورد مسلم الاختلاف بين الروايةـ، إذا كان هناك زيادة معنىـ، أو إذا كان في إسناد علة تحتاج إلى بيانـ، كما وعد مسلم في مقدمته<sup>(46)</sup>.

\* \* \*

### **المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لأسانيد أوردها مسلم ليعللها**

ينبه مسلم على بعض العلل في بعض أسانيد صحيحهـ، بأسلوب علمي دقيقـ، يظهر دقة صنعته الإسناديةـ، واطلاعه الواسع على العللـ، واهتمامه بالقرآن التي يأخذ بها علماء العلل والنقد الأفذاذـ، وفي هذا المبحث أدرس عدداً من الأحاديث التي نبه مسلم فيها إلى بعض علل الأسانيدـ، وذلك في ستة فروعـ:

(40) قال مسلم (توفي: 261 هـ) في التمييز، ص 9: "وسنذكر الآن إن شاء الله الأحاديث المنقولـة الموسومة عند أهلـ العلم بالأغالـيط فيهاـ، في أسانيدـها ومتونـهاـ، حديثـاً حديثـاًـ، ونخبرـ فيهاـ بالـعـلـلـ التيـ منـ أـجـلـهاـ صـارـتـ أـخـبـارـ أـغـالـيطـ بـشـرـحـ وجـوهـهاـ بـهـ وـأـشـيـاهـهاـ، لـمـنـ أـرـادـ مـعـرـفـتهاـ"ـ، وانظرـ ص (2، 3، 19، 37)، وانظرـ: المليـاريـ، عـقـرـيـةـ الإمامـ مـسـلمـ، ص 72، 73.

(41) ابن رجب (توفي: 795 هـ)، شـرحـ عـلـلـ التـرمـذـيـ، جـ 2ـ صـ 643ـ.

(42) ابن حجر (توفي: 852 هـ)، فـتحـ الـبارـيـ، جـ 10ـ صـ 203ـ.

(43) ابن حجر (توفي: 852 هـ)، أـحـمـدـ بـنـ عـلـيـ الـعـسـقـلـانـيـ، النـكـتـ عـلـىـ كـتـابـ اـبـنـ الصـلاحـ، جـ 2ـ صـ 712ـ.

(44) انظرـ: النـوـويـ (تـوفـيـ: 676 هـ)، شـرحـ صـحـيـحـ مـسـلمـ، جـ 11ـ صـ 81ـ.

(45) انظرـ: الـعـرـاقـيـ (تـوفـيـ: 643 هـ)، عـبـدـ الرـحـيمـ بـنـ الـحـسـينـ، شـرحـ التـبـصـرـةـ وـالـذـكـرـةـ، جـ 1ـ صـ 72ـ.

(46) انظرـ: اـبـنـ رـشـيدـ الـفـهـريـ (تـوفـيـ: 721 هـ)، السـنـنـ الـأـبـيـنـ وـالـمـوـرـدـ الـأـمـعـنـ، صـ 100ـ.

(1) (47) مثال على علة الانقطاع والإرسال: (م: 297) (48).

أخرج مسلم الرواية المتضمنة لزيادة راوٍ بين التابعي والصحابي، من طريق ابن شهاب، فقال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اعْتَكَفَ يُدْنِي إِلَيْ رَأْسَهُ فَارْجَلَهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ.

ثم أخرج مسلم الحديث من طريق آخر عن ابن شهاب، ليس فيه بين التابعي والصحابي راوٍ، بل قرن بين التابعي والتابعية، فقال: وَحَدَّثَنَا قُتْبَيْةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لِيَثٌ (ح.).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْجَحَ قَالَ: أَخْبَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَبْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَعُرْمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ لَا دُخُلُ الْبَيْتَ لِحَاجَةِ وَالْمَرِيضِ فِيهِ، فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَّةٌ، وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُدْنِي عَلَيْ رَأْسِهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَارْجَلَهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا". وَقَالَ أَبْنُ رُمْجَحَ: إِذَا كَانُوا مُعْتَكِفِينَ.

ثم أخرج مسلم الحديث من طريقين غير طريق ابن شهاب، ليس فيهما زيادة راوٍ بين التابعي والصحابي، فقال: وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلَيْ: حَدَّثَنَا أَبْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَنْ تَوْقِلٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْزُّبِيرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَلَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرُجُ إِلَيْ رَأْسِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ وَهُوَ مُجَاوِرٌ، فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ".

ثم قال مسلم: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أُبُو حَيْثَمَةَ عَنْ هِشَامٍ: أَخْبَرَنَا عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، أَلَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُدْنِي إِلَيْ رَأْسِهِ وَأَنَا فِي حُجْرَتِي، فَارْجَلَ رَأْسَهُ وَأَنَا حَائِضٌ" (49).

والذي يبدو لي من صنيع مسلم في تخریج هذا الحديث، أن الإمام مسلماً يرى صحة رواية مالك<sup>(50)</sup> المتضمنة لزيادة راوٍ في الإسناد، بخلاف بعض العلماء<sup>(51)</sup>

(47) هذا ترقيمي للأحاديث التي درستها في هذه الدراسة.

(48) هذا رقم الحديث في صحيح مسلم، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

(49) أخرجه مسلم (توفي: 261 هـ) في كتاب الحيض، باب جوار غسل الحائض رأس زوجها.. (ح 297).

(50) قال الدارقطني (توفي: 385 هـ) في العلل، ج 15 ص 32: "رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمُوَطَّأِ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ الْفَعَلَيُّ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَمَعْنُ بْنُ عَيْسَى، وَأُبُو مُصَعِّبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَرَوَحُ بْنُ عُبَادَةَ، وَخَالِدُ بْنُ مَخْلِدٍ، وَمَنْصُورٌ، وَسَلَمَةُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ الطَّبَاعِ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ الزَّهْرَيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.....".

(51) ذهب بعض العلماء إلى ترجيح رواية الليث ومن تابعيه النافقين، فنقل ابن حجر (توفي: 852 هـ) في فتح الباري، ج 4 ص 273، اتفاق أبي داود (توفي: 275 هـ) والبخاري (توفي: 256 هـ) والدارقطني (توفي: 385 هـ) على ترجيحها، ورأى ابن حجر أن رواية مالك من المزيد في متصل الأسانيد. وقال الترمذى (ت: 279 هـ) في سننه (ح 804):

الذين يرون أنها من المزيد في متصل الأسانيد، فهو يراها زيادة ثقة، فراويها (مالك) أوثق وأقوى حفظاً من رواة الروايات الناقصة، خصوصاً وأنه قد توبع من عبد الله بن عمر، وأبي أويس، كما قال الدارقطني<sup>(52)</sup>.

يقول ابن رشيد الفهري: "فأوردت في كتابك حديث مالك مصدرأً به، بناء على اعتقادك فيه الاتصال، وفي غيره الانقطاع...، ثم أتبعته باختلاف الرواية فيه على شرطك من أنك لا تكرر، إلا لزيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعنة تكون هناك"<sup>(53)</sup>.

والذي أراه أن قبوله لزيادة الثقة، وتقديمه لها، إشارة إلى ترجيحها وتقديمها على الروايات الأخرى، التي يراها منقطعة كما قال ابن رشيد، ولعله أخرجها ليقوى بها متن الرواية التي اعتمدتها، ولما في متونها من بعض الزيادات، والله تعالى أعلم. وأنا في هذا الحديث لا أرجح رأي مسلم أو رأي غيره<sup>(54)</sup>، إنما أبين صنيع مسلم في تخريجه روایات هذا الحديث فقط.

## (2) مثال على علة الخطأ في اسم الرواي: (م: 455).

افتتح مسلم أحاديث القراءة في الصيغ، بحديث عبد الله بن السائب، من ثلاثة روایات عنه، فقال: وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَاجَ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، - وَتَقَارَبَا فِي الْأَفْظَلِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقَ: أَخْبَرَنَا أَبْنُ جُرَيْجَ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبَادَ بْنَ جَعْفَرٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ سُقِيَانَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَبْنُ الْعَاصِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُسَيَّبَ الْعَابِدِيَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: "صَلَّى لَنَا التَّبَّيُّ الصِّيَغَ بِمَكَةَ فَاسْتَفَتَنَ سُورَةَ الْمُؤْمِنِينَ<sup>(55)</sup>، حَتَّى جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ، أَوْ نَذْكُرُ عِيسَى". مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ يَسْكُنُ، أَوْ اخْتَلَقُوا عَلَيْهِ، "أَخْدَتْ التَّبَّيُّ

والصحيح عن عروة وعمره، وقال أبو داود (توفي: 275 هـ) في سننه (ح 2467): ولم يتابع أحد مالكا على عروة عن عمرة. وقال الدارقطني (توفي: 385 هـ) في كتابه: (الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس)، ص 43: "ويشبه أن يكون القول قوله؛ لكثرة عدهم واتفاقهم على خلاف مالك"، كما أن البخاري أخرج رواية الليث في صحيحه (ح 2029)، ولم يخرج رواية مالك.

(52) الدارقطني (توفي: 385 هـ)، العلل، ج 15 ص 32.

(53) الفهري (توفي: 721 هـ)، ابن رشيد، السنن الأربع والمورد الأمعن، ص 100.

(54) مثل: الفهري (توفي: 721 هـ)، ابن رشيد، في السنن الأربع، ص 100، حيث قال مناقشاً مسلماً في اعتماده وترجيحه لرواية مالك: "وأما أنت فظاهر من فعلك في كتابك أنك لم يصف عندك كدر الإشكال في هذا الحديث فأوردت في كتابك حديث مالك مصدرأً به، بناء على اعتقادك فيه الاتصال، وفي غيره الانقطاع...، ثم أتبعته باختلاف الرواية فيه على شرطك من أنك لا تكرر، إلا لزيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعنة تكون هناك...، (هذه إشارة إلى أن مسلماً يعلل في صحيحه)....".

(55) هكذا وردت في متن الحديث، ولم يقل: المؤمنون.

سَعْلَةُ، فَرَكَعَ، وَعَنْدَ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ حَاضِرٌ ذَلِكُ". وَفِي حَدِيثٍ عَنْ الرَّزَاقِ: فَحَذَفَ: (فَرَكَعَ). وَفِي حَدِيثِهِ: وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَلَمْ يَقُلْ: ابْنُ الْعَاصِ<sup>(56)</sup>.

دراسة المدار: مدار الحديث على ابن جريج، واختلف عليه فيه:

- فرواه حاجاج بن محمد<sup>(57)</sup> وروح بن عبادة<sup>(58)</sup>، عنه، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن أبي سلمة بن سفيان، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن المسيب العابدي، عن عبد الله بن السائب:

رواية حاجاج: عند مسلم (ح: 455) وابن حبان (ح: 1815) وابن خزيمة (ح: 546) والبيهقي في السنن الكبرى (ح: 2289).

رواية روح: عند أحمد (ح: 14969، 14974) والبيهقي في السنن الكبرى (ح: 3824).

- أما بقية الرواية عن ابن جريج - وهم سبعة<sup>(59)</sup> -، فقد روه عن محمد بن عباد، عن عبد الله بن عمرو (دون ابن العاص) وأبي سلمة بن سفيان، وعبد الله بن المسيب العابدي، وعبد الله ابن أبي مليكة، أو عن واحد منهم. وبهذا يظهر أن حاجاج بن محمد وروح بن عبادة، قد خالفا بقية الرواية عن ابن جريج، ففالا: عبد الله بن عمرو بن العاص.

قال النووي: "قال الحفاظ: قوله: "ابن العاص"، غلط، والصواب حذفه، وليس هذا

(<sup>56</sup>) أخرجه الإمام مسلم (توفي: 261 هـ) في كتاب الصلاة، باب القراءة في الصبح (ح 455).

(<sup>57</sup>) قال ابن حجر (توفي: 852 هـ) في تقريب التهذيب (1135): ثقة ثبت، لكنه احتلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، وقال الذهبي في الكashf (942): قال أحمد: ما كان أضبهه وأشد تعاهده للحرروف، ورفع من أمره جداً، وقال أبو داود: بلغني أن ابن معين كتب عنه نحواً من خمسين ألف حديث.

(<sup>58</sup>) قال ابن حجر (توفي: 852 هـ) في تقريب التهذيب (1962): ثقة فاضل له تصانيف، وقال الذهبي في الكashf (1593): الحافظ، صنف الكتب وكان من العلماء.

(<sup>59</sup>) هـ: 1. عَنْدُ الرَّزَاقِ (توفي: 211 هـ)، في مصنفه (ح 2667)، وأحمد بن حنبل (توفي: 241 هـ) (ح 14969) وعند مسلم (توفي: 261 هـ) (ح 455)، وأبي داود (توفي: 275 هـ) (ح 649).

2. خالد بن الحارث الهمجي، عند النسائي (توفي: 303) في المختبى (ح 100)، والكبرى (ح 1079).

3. وأبو عاصم الضحاك بن مخلد، عند أبي داود (ح 649).

4. وسفيان بن عيينة، عند ابن ماجه (توفي: 273) (ح 820).

5. وهوذة بن خليفة، عند أحمد (ح 14971)، وابن حبان (توفي: 354 هـ) (ح 2189).

6. وعبيد الله بن معاذ بن معاذ، عند أبي بكر الشيباني (توفي: 287) في الأحاديث والمثنوي (ح 707).

7. ويحيى بن أبي بكر، عند البخاري في التاريخ الكبير (ح 15).

عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي، بل هو عبد الله بن عمرو الحجازي، كذا ذكره البخاري في تاريخه<sup>(60)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(61)</sup>، وخلافه من الحفاظ المتقدمين والمتاخرين<sup>(62)</sup>.

وأشار ابن حجر في ترجمة عبد الله بن عمرو المخزومي العابدي الحجازي، إلى أنه قد وقع في بعض طرق مسلم: عن عبد الله بن عمرو بن العاص، ثم قال: وهو وهم، وفي بعضها عن عبد الله بن عمرو فقط، وفي بعضها عبد الله بن عمرو بن عبد<sup>(63)</sup><sup>(64)</sup>.

وبهذا يظهر أن مسلماً قد ذكر العلة، وأشار إلى أن عبد الرزاق لم يوافق حجاجاً عليها، وهذه الإشارة القوية من مسلم، تدل على أنه قد اطلع على العلة، وأنه لم يخرجها معتقداً عليها، بل أخرجها لبيين علتها، والله تعالى أعلم.

### (3) مثل على المزيد في متصل الأسانيد<sup>(65)</sup> (م: 480).

روى مسلم في أول أحاديث النبي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، حديثاً من طريق إبراهيم بن عبد الله بن معد، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، فيه: أن الرؤيا الصالحة من مشرات النبوة، والنهي عن القراءة في الركوع والسجود<sup>(66)</sup>.

ثم روى مسلم حديث علي<sup>ؑ</sup> (ح: 480)، وفيه أن النبي<sup>ؑ</sup> نهاد عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، أورده من ثلاثة طرق، ليس فيها زيادة في الإسناد بين عبد الله بن حنين وعلي<sup>ؑ</sup>، فقال:

حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ فَالْأَخْبَرَتَا أَبْنَ وَهْبٍ عَنْ يُوسُفَ عَنْ أَبْنِ شَهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنَ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: "نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ أَنْ أَفْرِأَ رَاكِعاً أَوْ سَاجِداً".

ثم رواه مسلم من طريق الوليد بن كثير، وزيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين (ح: 480)، نحو حديث ابن شهاب. ثم رواه من طريق داود بن قيس، وفيها زيادة راو هو ابن عباس، بين عبد الله بن حنين، وعلي<sup>ؑ</sup> (ح: 480)، فقال:

(60) البخاري، التاريخ الكبير، ج 5 ص 8 (ح 15).

(61) ابن أبي حاتم الرازي (توفي: 277 هـ)، الجرح والتعديل، ج 5 ص 117 (ح 533).

(62) النووي (توفي: 676 هـ)، شرح صحيح مسلم، ج 4 ص 177.

(63) رواية عبد الله بن عمرو بن عبد القارئ، وجدها عند عبد الرزاق في المصنف، ج 2 ص 102 (ح 2667).

(64) ابن حجر (توفي: 852 هـ)، تهذيب التهذيب، ج 5 ص 299 (ح 588).

(65) المزيد في متصل الأسانيد، هو: "الحديث الذي فيه زيادة راو على سبيل الوهم في سند متصل"، انظر: بحث الأستاذ الدكتور ياسر الشمالي، وسميرة محمد عمرو: المزيد في متصل الأسانيد، ص 7.

(66) أخرجه مسلم (توفي: 261 هـ) في كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود (ح 479).

حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ قَالَا: أَخْبَرَنَا أُبُو عَامِرُ الْعَقَدِيُّ: حَدَّثَنَا دَاؤُدُّ بْنُ قَيْسٍ<sup>(67)</sup>: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَلَىٰ قَيْسٍ: "أَنَّهَايِي حَبِّيَّ أَنْ أَفْرَا رَأْكِعًا، أَوْ سَاجِدًا"<sup>(68)</sup>.

ثم أورده من سبع طرق أخرى عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين (ح: 480)، ليس فيها زيادة إلا من طريقي الضحاك<sup>(69)</sup><sup>(70)</sup> وابن عجلان<sup>(71)</sup><sup>(72)</sup>.

ثم قال مسلم: إِلَّا الضَّحَّاكَ وَابْنَ عَجْلَانَ فَإِنَّهُمَا زَادَا: "عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَلَىٰ، عَنْ أَبِي حَبِّيَّ"....

ثم رواه مسلم من طريق مُحَمَّدٌ بْنُ الْمُنْكِرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ عَلَىٰ (ح: 480)<sup>(73)</sup>.

ثم ختم مسلم برواية من طريق شُعبَةَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ (ح: 481)، فيها مخالفة لرواية التي صدر بها الباب، ومخالفة لكل رواة الحديث، قال مسلم: لَا يَذْكُرُ فِي الإِسْنَادِ عَلَيْهَا<sup>(74)</sup>.

قال البخاري: "ولم يصح فيه ابن عباس"<sup>(75)</sup> وقال الدارقطني: "وأخرج مسلم رواية ابن عجلان، وداود بن قيس، والضحاك بن عثمان، وقد خالفهم جماعة أحفظ منهم، وأعلى إسناداً، وأكثر عدداً، منهم: نافع، والزهري، وزيد بن أسلم، ويزيد بن أبي حبيب، وأسماء بن زيد، والوليد بن كثير، ومحمد بن عمرو..."<sup>(76)</sup>.

قال النووي معلقاً على كلام الدارقطني: "وهذا اختلاف لا يؤثر في صحة

<sup>(67)</sup> قال ابن حجر (توفي: 852 هـ) في تقريب التهذيب: (1808): داود بن قيس الفراء الدباغ، أبو سليمان القرشي، ثقة فاضل.

<sup>(68)</sup> أخرجه من هذا الطريق النسائي في التطبيق، باب النهي عن القراءة في السجود (ح 1118)، والزينة، باب خاتم الذهب (ح 5172).

<sup>(69)</sup> قال ابن حجر (توفي: 852 هـ) في تقريب التهذيب (2972): الضحاك بن عثمان الأسدى الحزامي، صدوق بهم.

<sup>(70)</sup> أخرجه من طريق الضحاك بن عثمان: النسائي في التطبيق، باب النهي عن القراءة في الركوع (ح 1042)، والزينة، باب خاتم الذهب (ح 5173).

<sup>(71)</sup> قال ابن حجر (توفي: 852 هـ) في تقريب التهذيب (6136): محمد بن عجلان المدنى، صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة.

<sup>(72)</sup> أخرجه من طريق ابن عجلان: النسائي في التطبيق، باب النهي عن القراءة في الركوع (ح 1041)، والزينة باب النهي عن ليس خاتم الذهب (ح 5267).

<sup>(73)</sup> أخرجه مسلم (توفي: 261 هـ) في كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود (ح 480).

<sup>(74)</sup> أخرجه مسلم (توفي: 261 هـ) في كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود (ح 481) والنسائي (ح 5266).

<sup>(75)</sup> البخاري، التاريخ الكبير، ج 1 ص 299.

<sup>(76)</sup> الدارقطني (توفي: 385 هـ)، التبيع، ص 278 (137).

الحديث، فقد يكون عبد الله بن حنين سمعه من ابن عباس، عن علي، ثم سمعه من عليّ نفسه".<sup>(77)</sup>

والذي أراه أن كلام النووي غير متوجه، وفيه تكليف في الإجابة عن الإمام مسلم، فاما متن الحديث صحيح؛ لأنّه جاء من طرق صحيحة سالمه من العلة والزيادة، أما الاختلاف الواقع بين الرواية في الإسناد فيعمل طريق من زاد كما قال البخاري والدارقطني، فقد خالف داود بن قيس، وابن عجلان، والضحاك، بقية رواة الحديث الثمانية الأحفظ والأعلى إسناداً في هذا الحديث.

فظهر أن من زاد ابن عباس في الإسناد أخطأ، فكان هذا من المزيد في متصل الأسانيد، ولهذا آخر مسلم الرواية المتضمنة للعلة، وقدم الصديقة الراجحة السليمة من العلة، والله تعالى أعلم.

ولعل ما دفع مسلماً إلى ذكر الروايات المزيدة: أن في متونها شواهد للمتن الذي اعتمد، كما أن في ذلك بياناً للخلاف بين أسانيد ومتون هذه الروايات، وجمعياً للطرق، وبياناً للعلة، والله تعالى أعلم.

#### (4) مثال على الاضطراب في الإسناد: (م: 95)

افتتح مسلم أحاديث تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، بحديث المقداد بن الأسود ، من طريق الليث عن الزهري (ح: 95) فقال: حَدَّثَنَا فَتْيَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ - وَاللَّفْظُ مُتَقَارِبٌ: أَخْبَرَنَا الْيَتُّ - عَنْ أَبْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءَ بْنِ يَزِيدَ الْأَيْشِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدَىِ الْخَيَارِ، عَنْ الْمُقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتَ رَجُلًا مِنَ الْمُقْرَنِ، فَقَاتَلَنِي، فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ، فَقَطَعَهَا لَمَّا لَذَ مِنِّي بِشَحَرَةٍ، فَقَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ، أَفَأَقْتَلُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ أَنْ قَاتَلَهَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: (لَا تَقْتُلْهُ). قَالَ: فَقَتَلْتُهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ قُطِعَ يَدِي، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ قَطَعْتَهَا: أَفَأَقْتَلُهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: (لَا تَقْتُلْهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلْمَةَ الْتَّيْ قَالَ). ثُمَّ روى الحديث من عدة طرق عن الزهري (ح: 95)، فقال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنِ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَاقَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَدُدُ الرَّزَاقِ: أَخْبَرَنَا أَبْنُ جُرَيْجٍ جَمِيعًا عَنِ الرُّزْهُرِيِّ يَهْدَا الإِسْنَادَ، أَمَّا الْأَوْزَاعِيُّ وَابْنُ جُرَيْجٍ فَفِي حَدِيثِهِمَا قَالَ: "أَسْلَمْتُ لِلَّهِ"، كَمَا قَالَ الْيَتُ فِي حَدِيثِهِ، وَأَمَّا مَعْمَرُ فَفِي حَدِيثِهِ: "فَلَمَّا أَهْوَيْتُ لِأَقْتُلَهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ".

وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُوْسُفُ عَنْ أَبْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْشِيُّ، ثُمَّ الْجَنْدُعِيُّ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَدَىِ الْخَيَارِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ الْمُقْدَادَ بْنَ عَمْرُو بْنَ الْأَسْوَدِ الْكُنْدِيَّ - وَكَانَ حَلِيفًا لِبَنِي زُهْرَةَ، وَكَانَ مَمْنُ

(77) النووي (توفي: 676 هـ)، شرح صحيح مسلم، ج 4 ص 200

شَهَدَ بَذِرًا مَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - أَنَّهُ قَالَ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمَثِيلٍ حَدِيثَ الْأَئِمَّةِ" (78).

ثم روى الحديث من طريقين (ح: 96) عن أبي ظبيان، عن أسامة بن زيد.

ثم ختم مسلم بحديث جذب بن عبد الله البجلي (97) في نفس موضوع الأحاديث التي قبله.

العلة في هذا الحديث هي في الخلاف الكبير في رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، حيث إن الرواة عن الأوزاعي قد اختلفوا عليه، فمنهم من زاد في الإسناد راوياً، ومنهم من أنقص، ومنهم من أبدل راوياً براو آخر، ومثل هذا الخلاف حصل على الوليد بن مسلم.

ولقد انتقد الدارقطني طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، وبين الخلاف فيها، فقال: "يرويه الزهراني، وخالفه عنه: فرواوه صالح بن كيسان، وإسحاق بن راشد، وابن أخي الزهراني، وابن جريج، وليث بن سعد، والنعمان بن راشد، وعقيل بن خالد، وعبد الحميد بن جعفر، وأسامة بن زيد، وعبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهراني، عن عطاء بن يزيد، عن عبد الله بن عدي بن الخيار، عن المقادير بن الأسود".

ورواه الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرّة، عن الزهراني، وخالفه عنه: فرواوه أبو إسحاق الفزاري، ومحمد بن شعيب، ومحمد بن عمر والوليد بن مزيد، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرّة، عن الزهراني، عن عبد الله بن عديّ بن الخيار، عن المقادير، لم يذكروا فيه عطاء بن يزيد.

واختلف عن الوليد بن مسلم؛ فرواوه أبو الوليد الفرشي، عن الوليد، عن الأوزاعي، واللith بن سعد، عن الزهراني، عن عبد الله بن عديّ، عن المقادير، لم يذكر عطاء بن يزيد، وأسقط إبراهيم بن مرّة.

وخلقه عيسى بن مساور؛ فرواوه عن الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهراني، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عديّ، عن المقادير، لم يذكر فيه إبراهيم بن مرّة، وجعل مكان عطاء بن يزيد حميد بن عبد الرحمن.

ورواه الفريابي، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرّة، عن الزهراني، مرسلا، عن المقادير، والصحيح قول صالح بن كيسان ومن تابعة" (79).

وقال أبو مسعود الدمشقي: هذا ليس بمعرفة عن الوليد بهذا الإسناد عن عطاء بن يزيد عن عبد الله، قال: وفيه خلاف على الوليد، وعلى الأوزاعي (80).

(78) أخرجه مسلم (توفي: 261 هـ) في كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله (ح 95).

(79) الدارقطني (توفي: 385 هـ)، العلل، ج 13 ص 95.

(80) النووي (توفي: 676 هـ)، شرح صحيح مسلم، ج 2 ص 105، ولم أجده في النسخة المطبوعة من أجوبة أبي مسعود الدمشقي.

وقد بين أبو علي الجياني صنيع مسلم في إخراج الروايات، وتقديمه الصحيح منها، فقال: "الصحيح في إسناد هذا الحديث، ما ذكره مسلم أولاً، من رواية الليث ومعمر ويونس وابن جريج، وتابعهم صالح بن كيسان"<sup>(81)</sup>.

كما دافع النووي عن إخراج مسلم لهذه الرواية، وأن الاختلاف في إحدى الطرق، وليس في أصل الحديث، فقال: "وحاصل هذا الخلاف والاضطراب، إنما هو في رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، وأما رواية الليث، ومعمر، ويونس، وابن جريج، فلا شك في صحتها، وهذه الروايات هي المستقلة بالعمل، وعليها الاعتماد، وأما رواية الأوزاعي فذكرها متابعة، وقد تقرر عندهم أن المتابعات يحتمل فيها ما فيه نوع ضعف؛ لكونها لا اعتماد عليها، وإنما هي لمجرد الاستئناس... وقد قدمنا أن أكثر استدراكات الدارقطني من هذا النحو، ولا يؤثر ذلك في صحة المتن، وقدمنا أيضاً في الفصول اعتذار مسلم رحمة الله عن نحو هذا، بأنه ليس الاعتماد عليه، والله أعلم"<sup>(82)</sup>.

وبتأخير مسلم لرواية الوليد عن الأوزاعي يعلم أنه لا يعتمد عليها، لكنه ذكرها مع الطرق الأخرى وحذف متنها، ثم استفاد من جزء منها في متابعة الليث الذي اعتمد روایته، وهذا يعني أنه تجوز الاستفادة من الرواية المعلولة في إسنادها في متابعة ما صح من المتن، والله تعالى أعلم.

وقد ذكر الإمام النووي أنه قد وقع الخلاف بين رواة الصحيح عن مسلم، في إخراج رواية الأوزاعي:

- أما الجُلُودي<sup>(83)</sup>، فقد جعل رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، مثل رواية أصحاب الزهرى الآخرين، أي: عَنْ أَبْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَطَاءَ بْنِ يَزِيدَ الْأَتْتَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدَىٰ بْنِ الْخَيَارِ، عَنْ الْمَعْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ<sup>(84)</sup>، وهي الرواية التي وصلتنا، وهي التي صدر بها مسلم أحاديث الباب.

- وأما ابن ماهان<sup>(85)</sup>، فقد قال القاضي عياض: "لم يقع هذا الإسناد عند ابن

<sup>(81)</sup> الجياني، أبو علي الغساني (توفي: 498)، التبيه على الأوهام الواقعة في صحيح الإمام مسلم، ص 71.

<sup>(82)</sup> النووي (توفي: 676 هـ)، شرح صحيح مسلم، ج 2 ص 105.

<sup>(83)</sup> قال ابن الصلاح (توفي: 643)، في صيانة صحيح مسلم، ص 107: "هو أبو أحمد محمد بن عيسى بن محمد بن عبد الرحمن بن عمرويه بن منصور الزاهد النيسابوري الجلودي، توفي رحمة الله يوم الثلاثاء، الرابع والعشرين من ذي الحجة، سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وهو ابن ثمانين سنة".

<sup>(84)</sup> النووي (توفي: 676 هـ)، شرح صحيح مسلم، ج 2 ص 105.

<sup>(85)</sup> قال ابن الصلاح (توفي: 643) في صيانة صحيح مسلم، ص 107: أبو العلاء عبد الوهاب بن عيسى بن عبد الرحمن بن ماهان البغدادي، قال الغساني: وكان من جهابذة المحدثين ورئيسهم بقرطبة، وقد كتب الدارقطني إلى أهل مصر من بغداد: أن اكتبوا عن أبي العلاء بن ماهان كتاب مسلم بن الحاج الصحيح، ووصف أبي العلاء بالثقة والتميز.

ماهان - يعني: إسناد الجلودي-(86)، يقول ابن الصلاح: "ما وفع في رواية الجلودي في أسانيد هذا الحديث من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري، سقط في رواية ابن ماهان، وإسقاطه حسن؛ لأنَّه ليس بمعروف على الوجه الذي ذكره، وفيه اضطراب وخلاف على الوليد، وخلاف على الأوزاعي، ويرى عن الأوزاعي عن إبراهيم بن مرة عن الزهري، وقد بين الخلاف في ذلك الدارقطني في كتابه العلل، والله أعلم".(87).

وهنا احتمالان: الأول: صحة رواية الجلودي عن مسلم؛ وهذا يعني أنَّ مسلمًا قد وردته رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي موافقة لرواية الجماعة، فرواها كما هي، أو أنَّ مسلمًا أخطأ عندما جمع رواية الوليد عن الأوزاعي إلى رواية الجماعة، فأدخل روایته في روایتهم.

الثاني: صحة رواية ابن ماهان عن مسلم، وهذا يعني مسلمًا من انتقاد من عاب عليه إخراج رواية الوليد عن الأوزاعي؛ لأنَّه أسقطها وأهملها.

وكلام الدارقطني والنwoي يرجح الاحتمال الأول، إذ لو لا ورودها على النحو المتضمن للعلة، لما انتقدتها الدارقطني، ولما دافع النwoي، والله تعالى أعلم.

#### (5) علة التفرد: (م: 1288)

في موضوع: "الإفاضة من عرقاتٍ إلى المزدلفة، واستحباب صلاتهِ المُعْرِبِ والعشاء جميعاً بالمزدلفة، في هذه الليلة"، بدأ مسلم بحديث أسمة بن زيد من عدة طرق عنه (ح: 1280).

ثم جاء مسلم بحديث ابن عباس رضي الله عنهما (ح: 1286) ثم بحديث أسمة بن زيد (ح: 1286) ثم بحديث أبي أيوب الأنباري (ح: 1287).

ثم أخرج مسلم رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه (ح: 703)، ثم جاء مسلم برواية عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه (ح: 1288) فقال: حدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُؤْسِنُ عَنْ أَبْنِ شَهَابٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: "جَمِيعَ رَسُولِ اللَّهِ بَيْنَ الْمَعْرِبِ وَالْعَشَاءِ، بِجَمْعِ لِئِنْ بَيْنَهُمَا سَجْدَةً، وَصَلَّى الْمَعْرِبُ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ، وَصَلَّى الْعَشَاءَ رَكْعَيْنِ، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي بِجَمْعِ كُلِّكَ حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ تَعَالَى".

ثم أخرج مسلم الحديث سعيد بن جبير عن عبد الله بن عمر (ح: 1288) فقال: حدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْتَهَى: حدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنَ بْنُ مَهْدِيٍّ: حدَّثَنَا شَعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ وَسَلَمَةَ بْنِ كَهْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيرٍ: أَنَّهُ صَلَّى الْمَعْرِبُ بِجَمْعِ الْعَشَاءِ بِإِقَامَةٍ، ثُمَّ حَدَّثَ عَنْ أَبْنِ عُمَرَ أَنَّهُ صَلَّى مِثْلَ ذَلِكَ، وَحدَّثَ أَبْنُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَنَعَ مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ: مسلم: وَحدَّثَنِي زُهَيرٌ بْنُ حَرْبٍ: حدَّثَنَا شَعْبَةُ، بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَقَالَ: "صَلَاهُمَا بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ".

(86) القاضي عياض (توفي: 544 هـ)، إكمال المعلم، ج 1 ص 251.

(87) ابن الصلاح (توفي: 643)، صيانة صحيح مسلم، ص 282.

ثم جاء بمتابعة لرواية سعيد بن جبير (ح: 1288) فقال: وَحَدَّتَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَاقُ: أَخْبَرَنَا التَّوْرِيُّ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْلَلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبَيرٍ، عَنْ أَبِنِ عُمَرَ قَالَ: جَمِيعُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعَشَاءِ بِجَمْعٍ، صَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثَةً، وَالْعَشَاءَ رَكْعَتَيْنِ، بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ".

ثم ختم مسلم أحاديث الإفاضة إلى مزدلفة بطريق إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي إسحاق السبيبي، عن سعيد بن جبير (ح: 1288) فقال: وَحَدَّتَا أَبُو بَكْرُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّتَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُعَيْرٍ: حَدَّتَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبَيرٍ: أَفْضَلُنَا مَعَ أَبْنِ عُمَرَ، حَتَّى أَتَيْنَا جَمْعًا، فَصَلَّى بَنَا الْمَغْرِبَ وَالْعَشَاءَ، بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ أُنْصَرَفَ، قَالَ: "هَذَا صَلَّى بَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْمَكَانِ" (88).

أقول: يظهر من خلال صنيع مسلم أنه آخر طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبي إسحاق؛ لأن هذه الطريق فيها خلاف كبير بين الرواية على أبي إسحاق، ولمعرفة الخلاف بين الرواية، أدرس المدار والرواية عنه.

**دراسة المدار:** مدار حديث أبي إسحاق السبيبي عليه، واختلف عليه فيه:

1. فرواه شعبة عند أحمد (5471) وسفيان الثوري عند الترمذى (887)، وإسرائيل<sup>(89)</sup>، وغيرهم، عنه، عن عبد الله بن مالك الهمданى، عن ابن عمر.
2. ورواه الترمذى في سننه (887) عن إسرائيل بن يونس السبيبي معلقاً، عن أبي إسحاق السبيبي، عن عبد الله و خالد ابني مالك، عن ابن عمر.
3. ورواه شريك بن عبد الله النخعى، عند أبي داود (1929) عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير و عبد الله بن مالك، قرن بينهما، عن ابن عمر.
4. ورواه إسماعيل بن أبي خالد البجلي عند مسلم (1288) والترمذى (887) والنمسائى (606) وأبى داود (1931)، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير وحده، عن ابن عمر.

وبهذا يظهر تفرد إسماعيل بن أبي خالد عن أبي إسحاق، بروايته عن سعيد بن جبير وحده، مع أن الحديث قد جاء من طرق أخرى صحيحة عن سعيد بن جبير، كما روى مسلم.

إلا أن إسماعيل بن أبي خالد خالف من هم أكثر منه وأحفظه، وهذا ما دفع الدارقطني إلى توهيمه، قال في التبيع: "وأخرج حديث إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين المغرب والعشاء بجمع. قال: هذا عندي وهو من إسماعيل، وقد خالفه جماعة شعبة والثوري وإسرائيل وغيرهم، رواه عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مالك، عن ابن عمر، وإسماعيل وإن كان ثقة، فهو لاء أقوم لحديث أبي إسحاق منه،

(88) أخرجه مسلم (توفي: 261 هـ) في كتاب الحج، باب الإفاضة من عَرَفَاتِ إِلَى الْمُزْدَلْفَةِ وَاسْتَحْبَابُ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعَشَاءَ جَمِيعًا بِالْمُزْدَلْفَةِ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ (ح 1288).

(89) ذكره الدارقطني (توفي: 385 هـ) في التبيع، ص 303 (151).

والله أعلم".<sup>(90)</sup>

وروى الترمذى بسنده إلى يحيى القطان أنه صوّب حديث سفيان، ثم قال الترمذى: حديث ابن عمر في رواية سفيان، أصح من رواية إسماعيل بن أبي خالد، وحديث سفيان حديث صحيح حسن...، ثم قال الترمذى: وروى إسرائيل هذا الحديث عن أبي إسحاق عن عبد الله وخالد ابني مالك عن ابن عمر، وحديث سعيد بن جبير عن ابن عمر هو حديث حسن صحيح أيضاً، رواه سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير، وأماماً أبو إسحاق فرواوه عن عبد الله وخالد ابني مالك عن ابن عمر.<sup>(91)</sup>

وهذا يعني أن الانتقاد إنما هو على تفرد إسماعيل بن أبي خالد عن أبي إسحاق، بإسناده إلى سعيد بن جبير، وال الصحيح - برأي العلماء - في هذا الإسناد أنه عن عبد الله وخالد ابني مالك.

أما الروايات الأخرى التي وردت عن سعيد بن جبير من غير طريق أبي إسحاق، فهي صحيحة.

وعند التأمل في كلام العلماء وفي صنيع مسلم في إخراجه لرواية إسماعيل بن أبي خالد، لا يلاحظ أن مسلماً آخر روايته إلى آخر الباب، ما يعني أنه لا يعتمد عليها، أوردها من باب الاستثناء بها، مع تعليلها، والله تعالى أعلم.

#### (6) تعارض الوقف والرفع: (م: 104).

افتتح مسلم أحاديث تحريم ضرب الخود.. بحديث عبد الله بن مسعود: (ليس من ضرب الخود..).<sup>(92)</sup> ثم أخرج مسلم حديث أبي موسى الأشعري (ح: 104)، من عدة طرق عنه، فقال في أولها: حَدَّثَنَا الْحَكْمُ بْنُ مُوسَى الْقَنْطَرِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحْيَمَرَةَ حَدَّثَنَا قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى قَالَ: وَجَعَ أَبُو مُوسَى وَجَعًا، فَعَشَّيَ عَلَيْهِ، وَرَأَسُهُ فِي حَجْرٍ أَمْرَأٌ مِّنْ أَهْلِهِ، فَصَاحَتْ أَمْرَأٌ مِّنْ أَهْلِهِ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرَدَ عَلَيْهَا شَيْئًا، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: "أَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا بَرِئَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَرِيءٌ مِّنَ الصَّالِفَةِ"<sup>(93)</sup>، وَالْحَالِفَةِ<sup>(94)</sup>، وَالشَّافِةِ<sup>(95)</sup>.

ثم أورده من طريق عبد الرحمن بن يزيد وأبي بردة بن أبي موسى عن أبي

(90) الدارقطني (توفي: 385 هـ)، التبيع، ص 303 (151).

(91) قاله بعد إيراده لحديث رقم (887).

(92) أخرجه مسلم (توفي: 261 هـ) في كتاب الإيمان بباب تحريم ضرب الخود.. (ح: 103).

(93) قال النووي (توفي: 676 هـ) في شرح الحديث، ج 2 ص 110: "الصالفة: هي التي ترفع صوتها عند المصيبة".

(94) قال النووي (توفي: 676 هـ) في شرح الحديث، ج 2 ص 110: "هي التي تحلق شعرها عند المصيبة".

(95) قال النووي (توفي: 676 هـ) في شرح الحديث، ج 2 ص 110: "هي التي تشق ثوبها عند المصيبة".

موسى (ح: 104)، نحوه، مرفوعاً. ثم من طريق عياض الأشعريّ، عن امرأة أبي موسى، عن أبي موسى، نحوه، مرفوعاً. ثم من طريق صفوان بن محرز، عن أبي موسى، نحوه، مرفوعاً.

ثم ختم مسلم (ح: 104) فقال: وحدثنا الحسن بن عليٍّ الطواني: حدثنا عبد الصمد: أخبرنا شعبة، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ بهذا الحديث، غير أنَّ في حديث عياض الأشعري قال: (ليس مينا) ولم يقل: برأي (96).

حديث شعبة الذي أخره مسلم أعلمه العلماء بتفرد عبد الصمد عنه بالرفع، مخالفًا بقية الرواة عن شعبة الذين أقوفوه، ولهذا أخره مسلم كعادته في تأخير المرجوح والمعلوم، وللوصول إلى نتيجة علمية صحيحة يتوجب على دراسة روایات حديث شعبة ومداره.

**دراسة المدار:** يدور حديث شعبة – الذي ختم مسلم به الباب- عليه، واختلف عليه فيه:

1. فرواه عبد الصمد بن عبد الوارث العنبري (97): أخبرنا شعبة، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، مرفوعاً، عند مسلم (ح: 104).

2. ورواه عفان بن مسلم البصري (98): ثنا شعبة، عن منصور بن المعتمر، عن إبراهيم النخعي، عن يزيد بن أوس قال: أغمي على أبي موسى..، موقوفاً، عند أحمد (ح: 19632).

3. ورواه عفان بن مسلم البصري: ثنا شعبة، عن عوف العبدى قال: سمعت خالداً الأحدب، عن صفوان بن محرز قال: أغمي على أبي موسى..، موقوفاً، عند أحمد (ح: 19633).

4. ورواه يونس بن حبيب الأصفهانى: حدثنا أبو داود (99): حدثنا شعبة، عن منصور، عن إبراهيم، عن يزيد بن أوس أن الأشعري لما ثقل..، موقوفاً، عند الطيالسي (ح: 507).

(96) أخرجه مسلم (توفي: 261 هـ) في كتاب الإيمان باب تحريم ضرب الخدود.. (ح: 104).

(97) قال ابن حجر (توفي: 852 هـ) في تقريب التهذيب، رقم: (4080): صدوق ثبت في شعبة.

(98) قال ابن حجر في تقريب التهذيب: رقم: (4625): ثقة ثبت، قال ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه، وربما وهم، وقال ابن معين: أنكرناه.

(99) قال ابن حجر (توفي: 852 هـ) في تقريب التهذيب، رقم: (2550): سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي البصري: ثقة حافظ، غلط في أحاديث، من التاسعة، مات سنة أربع وسبعين، (خت م 4).

5. ورواه محمد بن جعفر، **غذراً**<sup>(100)</sup>: نا شعبة، عن منصور، عن إبراهيم، عن يزيد بن أوس قال: أغمي على أبي موسى...، موقوفاً، عند ابن الجعد (ح: 892). وبهذا يكون عبد الصمد قد تفرد بالتصريح بالرفع دون باقي الرواة عن شعبة، ولهذا آخر مسلم طريقه عن شعبة.

قال الإمام الدارقطني بعد أن أورد حديث عبد الصمد: وهذا لم يرفعه عن شعبة غير عبد الصمد، وأصحاب شعبة<sup>(101)</sup> يخالفونه، ويروونه موقوفاً<sup>(102)</sup>.

وقد أجاب النووي على انتقاد الدارقطني فقال: "وأما قوله: (حدثني الحسن بن علي الحلواني: حدثنا عبد الصمد: أنبأنا شعبة) فذكره مرفوعاً، فقال القاضي عياض: يررونه عن شعبة موقوفاً، ولم يرفعه عنه غير عبد الصمد. قلت: ولا يضر هذا على المذهب الصحيح المختار، وهو إذا روى الحديث بعض الرواة موقوفاً وبعضهم مرفوعاً، أو بعضهم متصلاً وبعضهم مرسلاً، فإن الحكم للرفع والوصل، وقيل للوقف والإرسال، وقيل: يعتبر الأحفظ، وقيل: الأكثر. وال الصحيح الأول. ومع هذا فمسلم رحمة الله لم يذكر هذا الإسناد معتمداً عليه إنما ذكره متابعة، وقد تكلمنا قريباً على نحو هذا، والله أعلم"<sup>(103)</sup>.

قال الشيخ مقبل الوداعي: "الحديث صحيح من الطرق التي ساقها مسلم رحمة الله قبل هذه الطريق، ولعل مسلماً ذكرها ليبيّن علتها، أو تساهل لكونها في المتابعات، والله أعلم"<sup>(104)</sup>.

والذي أراه أن مسلماً آخر طريق عبد الصمد، وهو يعلم ضعفها وعلتها، حيث لم يتبع عبد الصمد على رفع الحديث صراحة أحد من الرواة عن شعبة، إلا أن الرفع في هذه الرواية، يوافق المرفوعات التي أوردها مسلم قبله، فيصلح متابعاً وإن كان معلوماً، ولا يصح الاعتماد عليه؛ لما فيه من المخالفة، والله تعالى أعلم.

\* \* \*

وفي نهاية هذا المطلب أقول: هذه أحاديث نبه مسلم على وجود علل في أسانيدها وكانت عبارته صريحة بذلك أحياناً، وبالإشارة أحياناً أخرى، وقد وجده يؤخر الأسانيد المتضمنة للعلل؛ لينبه على علتها، وليبيّن أنه لا يعتمد على معلوم.

(100) قال ابن حجر (توفي: 852 هـ) في تقريب التهذيب، رقم: (5787): ثقة صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة.

(101) الطرق التي أشار إليها الدارقطني، والتي وقفها أصحاب شعبة هي الطرق التالية:

1. مسند أحمد بن حنبل، ج 4 ص 404 (ح 19632).

2. مسند أحمد بن حنبل، ج 4 ص 404 (ح 19633).

3. الطيالسي (توفي: 204 هـ)، المسند، ج 1 ص 69 (ح 507).

4. ابن الجعد (توفي: 230 هـ)، المسند، ج 1 ص 140 (ح 892).

(102) الدارقطني (توفي: 385 هـ)، التتبّع، ص 170.

(103) النووي (توفي: 676 هـ)، شرح مسلم: شرح حديث (104).

(104) الوداعي، ربيع بن هادي، هامش التتبّع للدارقطني: ص 125.

### الخاتمة

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد...

فإنني وبعد دراستي لهذا الموضوع الهام؛ توصلت إلى النتائج الآتية:

- 1- اختلفت آراء العلماء في مسألة التعليل عند مسلم في "صحيحه"، فذهب الأكثرون إلى إثباتها، ولم أقف على ناف لها، غير الدكتور ربيع المدخلي، وقد رجحت رأي من أثبت؛ لأن التعليل لا يتعارض مع صحة الكتاب، ولا يطعن في أحاديثه، وقد وجدت له أمثلة صريحة وأخرى بالإشارة في ستة وثلاثين حديثاً من صحيح مسلم.
- 2- صنف مسلم كتابه الصحيح؛ ليجمع فيه أحاديث صحت عنده في كتاب واحد، يسهل به على المسلم وطالب العلم الوصول إلى الحديث الصحيح من غير تكرار ومن غير تقطيع للحديث، وهذا يعني أول ما يعني صحة المتنون، فهي المقصود من الأحاديث، والأسانيد هي الوسيلة وليس الغاية؛ لذا، فقد يكون في بعض أسانيد مسلم بعض الضعف أو العلل، خصوصاً في المتابعات، لكنها لا تؤثر على صحة المتنون التي يوردها مسلم في صحيحه.
- 3- الإمام مسلم يعتني بالترتيب في كتابه كما قال في مقدمته، وقد وجدت من خلال أحاديث هذه الدراسة أن الإمام مسلماً يؤخر الأسانيد المتضمنة للعلة في كل الأحاديث التي درستها.
- 4- يصرح مسلم في بعض الأحيان بطل بعض الروايات؛ لأنه يرى أن المقام يستحق التصريح، لكنه يكتفي بالإشارة في أكثر الأحيان، والإشارة التي يستخدمها مسلم إلى العلل، تكون إشارة ظاهرة قوية في بعض الأحاديث، وإشارة خفية في أحاديث أخرى.
- 5- شرح العلل في صحيح مسلم ليس بدعة اخترعها، بل سبقه إليها البخاري وغيره، وأسباب التي دعت مسلماً إلى التعليل في بعض الأحيان كثيرة، أهمها إلا يُظن أن الصحيح هو المعلوم، وحتى يعلم القارئ اطلاع مسلم على العلل فلا يقال: غفل عنها، إلى غير ذلك من الأسباب التي ذكرتها في مطلب منفصل.
- 6- لا يجوز القول بتعليق مسلم لرواية دون دليل، وقد استنتجت تعليل مسلم لبعض الروايات من أسلوبه في التعامل معها، ومن هذه الأساليب: التصريح بالعلة، والتقديم والتأخير، وإهمال المعلوم أو جزء منه، وإخراج المعلوم في غير مظنته، والتعليق وغيرها.
- 7- لا يحكم الإمام مسلم في قضايا العلل بحكم مطرد مطلق، بل يدور مع القرائن والمرجحات حيث دارت، وقد أثبت ذلك من خلال كلامه النظري في مقدمة صحيحه، وكتابه "التمييز"، ومن خلال التطبيقات العملية على الأحاديث التي درستها. والحمد لله رب العالمين..

Key Woords:	الكلمات المفتاحية
The reasoning narrated by Muslim	التعليق عند مسلم
Explanation texts	تعليق المتون
Saheehayn explained	علل الصحيحين

**المراجع**

- القرآن الكريم.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، **التاريخ الكبير**، تحقيق: السيد هاشم الندوبي، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، (د.ت.ط).
- صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار السلام، الرياض، 1421هـ، 2000م.
- البستي، محمد بن حبان، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1414هـ، 1993م.
- الترمذى، محمد بن عيسى، **جامع الترمذى**، تحقيق: صالح بن عبد الله آل الشيخ، الطبعة الأولى، دار السلام، الرياض، 1420هـ، 1999م.
- الجزائري، طاهر الدمشقى، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، 1416هـ - 1995م.
- ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهرى البغدادى، المسند، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الطبعة الأولى، مؤسسة نادر، بيروت، 1410هـ، 1990م.
- الجياني، أبو علي الغساني، كتابه التنبیه على الأوهام الواقعة في صحيح الإمام مسلم، تحقيق: د. محمد أبو الفضل، وزارة الأوقاف، المغرب (د، ت، ط).
- ابن حجر، أحمد بن علي، **تقریب التهذیب**، تحقيق: حسان عبد المنان، الطبعة الأولى، بيت الأفکار الدولية، عمان، الأردن، (د.ت.ط).
- التلخیص الحبیر فی تخیری احادیث الرافعی الكبير، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني، الطبعة الأولى، المدينة المنورة، 1384هـ، 1964م.
- تهذیب التهذیب، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 1404هـ، 1984م.
- النکت على کتاب ابن الصلاح، تحقيق: مسعود السعدي، محمد فارس، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت. ط).
- هدی الساری مقدمة فتح الباری، الطبعة الأولى، دار السلام، الرياض، 1421هـ، 2000م.
- الحنبلی، عبد الرحمن بن احمد بن رجب، شرح علل الترمذى، تحقيق: د. همام



- الشبياني، أحمد بن حنبل، المسند، الطبعة الأولى، مؤسسة قرطبة، القاهرة، (د.ت.ط.).
- الشبياني، أحمد بن عمرو بن الصحاح، أبو بكر، الأحاديث والمعاني، تحقيق: أ. د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الطبعة الأولى، دار الرأي، الرياض، 1411 هـ، 1991 م.
- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، المصنف، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، 1409 هـ.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، صيانة صحيح مسلم من الإخلاص والغلو وحمایته من الإسقاط والسقط، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408 هـ.
- طوالبة، د. محمد عبد الرحمن، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، الطبعة الأولى، دار عمار، عمان،الأردن، 1418 هـ، 1998 م.
- الطيالسي، سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري، المسند، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، (د. ت. ط.).
- عبد الرزاق، أبو بكر بن همام الصناعي، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت، 1403 هـ.
- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، أبو الفضل، شرح التبصرة والتنكرة، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 2002 م.
- طرح التثريب في شرح التقريب، تخرج: عبد القادر محمد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000 م.
- ابن عمار الشهيد، أبو الفضل، علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، الطبعة الأولى، دار الهجرة، الرياض، 1412 هـ، 1991 م.
- عوامة، محمد، مقدمة تحقيق المصنف لابن أبي شيبة، الطبعة الأولى، دار القلة، مؤسسة علوم القرآن، 1427 هـ، 2006 م.
- الفهرى، ابن رشيد، محمد بن عمر بن محمد بن عمر، السنن الأربع والمور德 الأربع في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنون، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، الطبعة الأولى، مكتبة الغرباء الأنثربية، المدينة المنورة، 1417 هـ.
- القرزويني، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، المكتبة العلمية، بيروت، (د.ت.ط.).
- كافي، أبو بكر، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها، من خلال الجامع الصحيح، إشراف: د. حمزة المليباري، دار ابن حزم، بيروت، 1421 هـ.

2000 م.

- مالك بن أنس، **الموطأ**، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 1409 هـ، 1989 م.
- المدخلي، د. ربيع بن هادي، **بين الإمامين مسلم والدارقطني**، الطبعة الأولى، المكتبة السلفية، الهند، 1402 هـ، 1982 م.
- **منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح، ودحض شبّهات حوله**، الطبعة الأولى، دار الآثار، القاهرة، 1423 هـ، 2002 م.
- ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي، **العلل**، تحقيق: حسام محمد بوقربيص، الطبعة الأولى، دار غراس للنشر والتوزيع، الكويت، 2002 م.
- المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن، **تهذيب الكمال**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400 هـ، 1980 م.
- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى اليماني، **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب، 1403 هـ.
- المليباري، د. حمزة، **الحديث المعلوم**، الطبعة الثانية، ملتقى أهل الحديث.
- **عقربية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح**، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، 1418 هـ، 1997 م.
- النسائي، أحمد بن شعيب، **السنن الكبرى**، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411 هـ، 1991 م.
- **المجتبى من السنن**، تحقيق: فريق بيت الأفكار الدولية، الطبعة الأولى، بيت الأفكار الدولية، عمان الأردن، (د.ب.ط.).
- النيسابوري، مسلم بن الحاج،  **صحيح مسلم بشرح النووي**، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار السلام، الرياض، 1419 هـ، 1998 م.
- **التمييز**، تحقيق: محمد الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر (د. ت. ط.).
- الولوي، محمد بن علي الإتيويبي، **قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح الإمام مسلم بن الحاج**، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1424 هـ.
- البحصبي، القاضي عياض، **إكمال المعلم شرح صحيح مسلم**، دار الكتب العلمية، مطبعة السعادة، 1328 هـ.